الأمم المتحدة

S/2003/599

مجلس الأمن

Distr.: General
2 June 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثليْن الدائميْن للاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

نتشرف بتقديم نص الإعلان المشترك الصادر عن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ والذي اعتمد خلال الزيارة الرسمية التي قام بها هو خينتاو رئيس جمهورية الصين الشعبية إلى الاتحاد الروسي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ (انظر المرفق).

ونغدو ممتنيْن إذا ما عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيرغي **لافروف**
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) وانغ **ينغيفان**
السفير
الممثل الدائم لجمهورية الصين
الشعبية لدى الأمم المتحدة

040603 040603 03-37945 (A)
0337945

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثليْن الدائميْن للاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية والصينية]

الإعلان المشترك الصادر عن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية

موسكو، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣

بدعوة من فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، قام هو خينتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية، بزيارة للاتحاد الروسي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣.

وقد أجرى رئيسا البلدين محادثات بناءة ومتعمقة بشأن تطور العلاقات الثنائية على مدار العقد الماضي، وحالة تلك العلاقات والتوقعات بشأنها، واتفقا على أن عمق علاقات الجوار الطيبة، والصداقة، والتعاون المثمر المشترك، والشراكة، والتفاعل الاستراتيجي بين روسيا والصين سيظل ذا أولوية استراتيجية في السياسات الخارجية بين البلدين مهما طرأت من تغيرات على هذا العالم. وقد عقد الطرفان العزم على أن يحملا الشعلة من الأجيال السابقة ويمضيا بها قدما نحو المستقبل، وأن يبذلا جهودا مشتركة لاستطلاع وسائل جديدة ترمي إلى تطوير العلاقات الروسية – الصينية.

وتحقيقا لهذه الغاية، صرح رئيسا روسيا والصين بما يلي:

أولا

تطورت العلاقات الروسية – الصينية على مدار العقد الماضي من الشراكة المشتركة إلى الشراكة والتفاعل الاستراتيجي على طول المسار التاريخي للعلاقات بين الدول الصديقة. وقد أعد البلدان معا نموذجا مثاليا للتعاون، العلاقات بين البلدين على طريق التطور المستقر. إن الثقة السياسية بين البلدين في تزايد، والتفاعل العملي في اتساع مستمر، وتتعزز الصداقة والتفاهم المشترك بين شعبي روسيا والصين. وقد حقق تطور العلاقات الروسية – الصينية منافع حقيقية لكلا الدولتين والشعبين وأصبح نموذجا للعلاقات بين البلدان المجاورة والقوى العظمى.

وتعتزم روسيا والصين مواصلة تعزيز الشراكة والتفاعل الاستراتيجي بينهما والعمل معا على حل المسائل العملية في الروابط الثنائية بما يحقق صالح الأمن الوطني لكلا الدولتين، والرخاء للشعبين الروسي والصيني، والاستقرار والهدوء داخل المناطق المجاورة.

وقد تجلى في معاهدة علاقات الجوار الطيبة والصداقة والتعاون بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية الموقعة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ عدد من الإنجازات في مجال تطوير العلاقات الثنائية على مدار السنوات الماضية. ووضعت المعاهدة أساسا قانونيا صلدا للتطور المضطرد والمستدام للعلاقات بين البلدين في القرن الجديد. وأصبحت المعاهدة جزءا لا يتجزأ من النظم القانونية في كلا البلدين. ويعتقد الطرفان أن كلا البلدين لديه جميع الظروف الضرورية لكفالة تنفيذ المعاهدة. وصرح الطرفان بتصميمها على الالتزام بالسياسة والمبادئ التي أرستها المعاهدة، ومواصلة تنفيذ جميع اتفاقات التعاون المبرمة بين الطرفين، والعمل بشكل مستمر على مد الشراكة والتفاعل الاستراتيجي بين البلدين بعناصر جديدة، وإيجاد وسائل جديدة لتشجيع التحرك المستمر في العلاقات الثنائية، وبذل الجهود الكفيلة بصون العناصر المحركة للعلاقات الروسية الصينية في جميع الأوقات.

ثانيا

وتمثل الاتصالات الرفيعة المستوى بين روسيا والصين واللجان الثنائية المشتركة بين الحكومات والوكالات بشأن التعاون آليات هامة من شأنها كفالة تطوير التفاعل الاستراتيجي بين الطرفين في جميع المجالات، وهي بمثابة منفذ فعال للتبادل التنفيذي للآراء وتنسيق المواقف بشأن القضايا الثنائية والمشاكل المواضيعية الدولية. ويشدد الطرفان على أن آلية الاجتماعات المنتظمة بين رئيسي حكومتي الدولتين هي على درجة كبيرة من الأهمية، وهما يقدران إسهامها في التطوير البعيد المدى للتجارة والتعاون الاقتصادي بين روسيا والصين، وسيعمل الطرفان على تعزيز الهياكل القائمة، مع القيام في الوقت ذاته بتوسيع نطاق المنافذ الأخرى لتبادل الآراء والمشاورات على جميع الصعد وفي جميع المجالات. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف يواصل الطرفان مناقشة الوسائل الكفيلة بتنفيذ الاتفاق بشأن إنشاء آلية روسية – صينية مشتركة بين الدولتين للمشاورات الأمنية.

ويؤكد الطرفان أنهما سيعملان على التوصل إلى تسوية نهائية لمنازعات الحدود بين البلدين، التي هي أحد موروثات الماضي، وذلك في أقصر وقت ممكن استنادا إلى مبادئ العدالة والمساواة، والتفاهم المشترك، والتنازلات المشتركة، وصولا إلى تعزيز الهدوء والاستقرار على الحدود الروسية – الصينية وكفالة المصالح الاقتصادية للسكان الذين يعيشون بالمناطق الحدودية في كلا البلدين.

وسوف يواصل الطرفان دعمهما الراسخ لما يقوم به كل طرف من جهود لحماية وحدته الوطنية، وسيادته، واستقلاله، وسلامة أراضيه، وهو ما يمثل عنصرا مهما في الشراكة

والتفاعل الاستراتيجي بين روسيا والصين. ويؤكد الجانب الروسي أن موقفه المبدئي فيما يتعلق بتايوان والتيبت غير قابل للتغير.

ثالثا

ورغبة في تعزيز وتوسيع نطاق القاعدة المادية للعلاقات الروسية – الصينية، اتفق الطرفان على القيام، تحقيقا لمصلحتهما المشتركة، بإنعاش التعاون العملي بين الدولتين في كل من المجال التجاري والاقتصادي والعسكري – التقني، والعلمي – التقني، في ميادين الطاقة والنقل والطاقة الذرية والشؤون المالية والفضاء والطيران وتكنولوجيا المعلومات فضلا عن التعاون في مجال المناطق الحدودية والإقليمية المشتركة.

ويقدر الطرفان كثيرا الاتجاهات في التعاون التجاري والاقتصادي الثنائي خلال السنوات الماضية ويعلنان ضرورة توسيع نطاق التجارة وتحسين هيكلها وذلك من خلال زيادة نصيب المنتجات والآلات والإلكترونيات العالية التكنولوجية وغيرها من السلع الأساسية ذات القيمة المضافة الكبيرة، مع القيام بتطويرها بشكل متوازن؛ وتهيئة الظروف الملائمة لإتاحة إمكانية الوصول بشكل مشترك إلى أسواق السلع والخدمات والاستثمارات في كل من البلدين، وتعزيز التعاون التقني – الاقتصادي والاستثماري، بما في ذلك إنشاء المشروعات المشتركة، والتعاون الصناعي، ونقل التكنولوجيا؛ وتحسين نظام الخدمات التجارية بشكل تام، بما في ذلك تعزيز التعاون في مجال التسويات المصرفية، والضمانات الائتمانية، والائتمان، وتعزيز العمل الذي يقوم به كلا البلدين في ميدان التنظيم القانوني والإداري للتجارة والأنشطة الاقتصادية للوصول بالنظام التجاري إلى ما يتفق والمعايير الدولية؛ وتعزيز التعاون في المناطق الحدودية والإقليمية المشتركة، فضلا عن إجراء الاتصالات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة لكلا البلدين. وعقد الطرفان العزم على إحداث انفراج في تطوير النطاق الكامل للتجارة والعلاقات الاقتصادية الثنائية وتحقيق زيادة كبيرة في حجم الأعمال التجارية. ويرى الطرفان أن التعاون في مجال الطاقة يتسم بأهمية كبيرة لكلا الدولتين. وإن تنفيذ مشاريع النفط والغاز الكبيرة، بما في ذلك إنشاء خط أنابيب النفط الروسي – الصيني، وإمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين، ومشاركة روسيا في تشييد خط أنابيب الغاز بين الغرب والشرق مع إمكانية توفير الإمدادات الضرورية من معدات الطاقة الروسية لهذا المشروع والتعاون بين شركات النفط التابعة للبلدين في التنقيب عن النفط وتطويره في روسيا من شأنه أن يكون بمثابة تعزيز للتعاون في مجال الطاقة.

وتعلن الصين دعمها لانضمام الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية. ويرى الطرفان أن مواصلة المفاوضات الثنائية البناءة بشكل نشيط حول شروط انضمام روسيا إلى

منظمة التجارة العالمية وإبرام الاتفاق الملائم استنادا إلى احترام المصالح المشتركة سيكون من شأنه تعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية الروسية – الصينية.

رابعا

ومنذ إنشاء اللجنة الروسية – الصينية المعنية بالتعاون التربوي والثقافي والصحي والرياضي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات، ووضعت خططا ملموسة ترمي إلى توسيع نطاق التعاون في مجال الشؤون الإنسانية وتعميقه بين البلدين، واضطلعت بنجاح بدورها التنسيقي والتنظيمي في التعاون في مجال الشؤون الإنسانية بين الدولتين. وسوف يواصل الطرفان الاستفادة من إمكانات هذه الآلية وتعزيز الإنجازات الثقافية التي تحققها الأمتان العظيمتان.

وفي ضوء تفشي مرض جديد في العالم – متلازمة الالتهاب الرئوي الشديد الحدة – يرى الطرفان أن من الضروري إنعاش الاتصالات بين السلطات الصحية والطبية باستخدام آليات التفاعل المتاحة.

ويعلق الطرفان أهمية كبيرة على الحملة الروسية الصينية المشتركة ضد الهجرة غير المشروعة وغيرها من أشكال الجريمة العابرة للحدود، وتحسين التعاون في مجال إنفاذ القانون. ومتابعة للاتفاقات القائمة، سيقوم الطرفان بإنشاء فريق عامل روسي – صيني مشترك بشأن الهجرة سيدخل دور التشغيل في المستقبل القريب جدا.

خامسا

إن اللجنة الروسية – الصينية المعنية بالصداقة والسلام والتنمية هي منظمة ثنائية غير حكومية معنية بالصداقة أنشئت بمبادرة من رئيسي الدولتين. ومنذ إنشاء اللجنة قبل ست سنوات، ما برحت تسهم بشكل مكثف في تطوير التبادلات الثنائية غير الحكومية، وتعميق الفهم بين الأمتين، وتعزيز الصداقة التقليدية والإطار الاجتماعي للعلاقات الروسية – الصينية. وسوف يصبح عقد الدورة الخامسة للجنة بكامل هيئتها في بيجين حدثا مهما في العلاقات الروسية – الصينية هذا العام. ويتعاون الطرفان عن كثب في الإعداد لهذه الدورة بغرض كفالة نجاحها ويبذلان جهودا نشيطة لتشجيع الاتصالات بين الشباب والشخصيات التربوية والثقافية، ورجال الأعمال، والتعاون في ميدان السياحة.

سادسا

إن العالم الحديث يشهد تغيرات معقدة وعميقة، وما زال السلام والتنمية من أولويات عصرنا، كما أن التطلعات المحبة للسلام، والأمل في الاستقرار والتقدم أهداف مشتركة تسعى إليها شعوب جميع البلدان. بيد أن الحالة الدولية ما زالت غير مستقرة، ولم تُحل بعض التناقضات القديمة على مدار فترة طويلة من الزمن. وهناك خلط في التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، كما أن اتباع منطق القوة وسيادة الأعمال الانفرادية يثير الجديد من عناصر عدم الاستقرار في عالم غير مستقر فعلا. وأصبح الإرهاب الدولي تهديدا عالميا وآفة مشتركة.

وتوضح الخبرة والواقع أنه إذا ما أريد حل المشاكل العالمية التي تؤثر في الاستقرار والأمن الدوليين وفي مستقبل التنمية العالمية، ومواجهة التحديات المشتركة، فمن الضروري أن تعمل جميع الدول والأمم بشكل مشترك على تعزيز التعاون الدولي.

وتؤيد روسيا والصين نظاما عالميا متعدد الأقطاب تسوده العدالة والديمقراطية ويقوم على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ القانون الدولي، والعلاقات المتوائمة والرشيدة، والتعايش بين شتى الدول. وينبغي لجميع البلدان أن تعمل، في سعيها نحو الرخاء المشترك، على بناء علاقاتها من خلال احترام المصالح المشتركة ومراعاتها، وتشجيع وتطوير الروابط الاقتصادية والتفاعل والمساعدة على تحقيق التبادلات الثقافية والاتصالات، ونهج سبيل الثقة المشتركة في مجال الأمن وإبداء الاستعداد للتفاعل والمساعدة على تطوير نهوج جديدة في هذا الميدان تقوم على أساس التكافؤ والتضامن والاحترام المشترك لشواغل كل طرف. ومن الضروري حل المنازعات من خلال الحوار والتعاون، وتعزيز وتحسين نظام العلاقات الدولية، وكفالة اضطلاع الأمم المتحدة بدورها المحوري في العالم المعاصر، وتيسير تنفيذ شتى نماذج التنمية. إن الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب هو اتجاه سائد. وفي الوقت ذاته، فهو عملية صعبة تستلزم جهدا دوليا مشتركا.

ويلاحظ الطرفان وجود تلاق في المصالح الروسية والصينية فيما يختص بالشؤون الدولية والإقليمية. وتتسم علاقات الشراكة والتفاعل الاستراتيجي بين البلدين بأهمية كبيرة بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر العلاقات الدولية لصالح السياسات العالمية والمحافظة على السلام، وصون الأمن والاستقرار في العالم. إن الشراكة الروسية – الصينية، بما في ذلك التفاعل بين روسيا والصين داخل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية تسهم بشكل كبير في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وإن الجهود التي يبذلها البلدان بغرض تنسيق سياساتهما

بشأن مجموعة واسعة من مسائل الحياة الدولية من خلال شتى القنوات على شتى الصعد، من شأنها الإسهام بفعالية في حل المشاكل العالمية والإقليمية التي يعاني منها العالم المعاصر.

ويعلن الجانبان استعدادهما لمواصلة عقد المشاورات والتفاعل في الشؤون الدولية، بالاشتراك مع الدول الأخرى المهتمة بالأمر، وذلك ببذل جهود لا تكل ترمي إلى إرساء سلام واستقرار دائمين والإسهام في إحلال الديمقراطية بالعلاقات الدولية.

سابعا

ويشدد الطرفان على أولوية اللجوء إلى الوسائل السلمية في حل المنازعات والأزمات استنادا إلى مبادئ القانون الدولي التي يقرها الجميع بغرض تسوية المشاكل العالمية والإقليمية على أساس متعدد الأطراف.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه في مسألة صون السلام في العالم بأسره وإنعاش التنمية بشكل متسق. وفي ظل الحالة الجديدة التي يتسم فيها الامتثال غير المشروط لميثاق الأمم المتحدة بأهمية استثنائية، عقد الطرفان عزمهما على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

ويرى الطرفان أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بالدور التنسيقي في مجال صون السلام والأمن الدوليين بما لديها من سلطة وخبرة عالمية وفريدة. ومن الضروري بذل جهود متسقة ترمي إلى بناء نظام شامل لمواجهة التحديات والمخاطر، تلعب فيه الأمم المتحدة بالدور المحوري، بغية كفالة الاستقرار والأمن الدوليين والتنمية غير المتقلبة. إن مثل هذا النظام يتعين أن يفي بالمصالح الحيوية لدى كل دولة، وأن يكفل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية على الأجل الطويل، والامتثال لمبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة، وأن يستند إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة. ويتعين أن يكون ذا سمة عالمية، وعلى أوسع نطاق ممكن، وأن يكفل اتباع نهج الحلول الشاملة نظرا إلى وجود علاقة متبادلة بين التهديدات والتحديات الجديدة.

ثامنا

وتجري روسيا والصين حوارا مستمرا في مجال الأمن الاستراتيجي. ويجمع الطرفان على أنه في ظل ظروف الحالة الجديدة التي يشهدها الأمن الدولي، فإن الصون الشامل للاستقرار الاستراتيجي العالمي، والإنعاش النشيط لعملية نزع السلاح وتعزيز التحديد المتعدد الأطراف للأسلحة، والقيام على نحو فعال بالحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، يفي بمصالح جميع الدول. وسوف يواصل الطرفان زيادة تعزيز التنسيق

والتعاون على جميع الصعد، والإسهام في بذل جهود دولية في المجالات المبينة آنفا. وقد وضعت روسيا والصين، خلال مؤتمر نزع السلاح، مسودة مشتركة للعناصر الأساسية المتعلقة بالاتفاق الدولي – القانوني القادم حول منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، أو استعمال القوة أو التهديد بها فيما يتعلق بالأجسام الفضائية. وسوف يواصل الطرفان القيام بالعمل الملائم حول هذه المسائل بالتعاون مع دول أخرى.

تاسعا

ترى روسيا والصين أن من الضروري اتخاذ تدابير في المستقبل القريب ترمي إلى استعادة الأمن الداخلي في العراق. وتتمثل المهمة ذات الأولوية في معالجة الحالة الإنسانية داخل البلد. واتفق الجانبان على مواصلة بذل الجهود في هذا الاتجاه وتقديم المزيد من المعونة إلى الشعب العراقي.

ويعلن الطرفان ضرورة إعادة الأزمة العراقية إلى صلب التسوية السياسية داخل إطار

الأمم المتحدة. ويتعين أن يوكل إلى الأمم المتحدة الاضطلاع بالدور المحوري في إعمار العراق بعد الحرب. وروسيا والصين على اقتناع بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية ملائمة للمشكلة العراقية – وهي من أعقد المشكلات في العصر الحديث – إلا داخل إطار الأمم المتحدة، استنادا إلى القرارات الملائمة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويرى الطرفان أن من الضروري ضمان سيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياره المستقل فضلا عن حقه في التصرف في موارد البلد الطبيعية. كما يجب مراعاة مصالح وشواغل الدول المجاورة وغيرها من الأطراف المعنية في عملية التسوية والإعمار في العراق بعد الحرب.

ومنذ ظهور الأزمة العراقية ما برحت روسيا والصين، ومعهما الغالبية العظمى من بلدان العالم، تؤيدان بإصرار تسوية هذه الأزمة سياسيا ودبلوماسيا، وبذل جهود حثيثة في هذا الاتجاه. وقد حظي هذا الموقف باحترام ودعم واسع من الرأى العام الدولي.

كما يرى الطرفان أن مصالح المجتمع الدولي بأسره تستلزم بذل جهود متسقة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الضرر الذي حدث بالعلاقات الدولية نتيجة للحرب في العراق. إن السبيل الأمثل لتحقيق الهدف هو تعزيز دور الآليات المتعددة الأطراف، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، حلا للمشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره، وتعزيزا للتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي، والمواجهة المتسقة للتهديدات والتحديات الجديدة استنادا إلى الأساس الدائم المتمثل في القانون الدولي.

عاشرا

تعلق روسيا والصين أهمية كبرى على تعزيز الأمن والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحقيقا لأغراض كفالة تنمية مستقرة ورفاه لجميع الدول الكائنة بها. ويؤكد الطرفان من جديد الاستعداد لمواصلة بذل جهود، وفقا للخصائص الإقليمية، لإنشاء آلية في المنطقة للتعاون الرامي إلى كفالة الاستقرار والأمن الإقليمي فضلا عن توسيع نطاق التفاعل مع دول ومنظمات إقليمية أخرى.

وتمضي روسيا والصين قدما بشكل متماثل انطلاقا من الافتراض بأن ظهور شتى الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف من شأنه الإسهام في تعزيز التعاون والاتفاق داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويجب أن تكمل هذه الآليات بعضها بعضا وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تستند إلى مراعاة المصالح المتبادلة واتباع نهوج مشتركة في حل المشاكل الإقليمية والعالمية.

ويعتقد الطرفان أن المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالمسائل الأمنية هو ساحة رئيسية للحوار السياسي المتعدد الأطراف داخل المنطقة، ويؤيدان تعزيز دوره في المسائل المتعلقة بالأمن الإقليمي. ويؤكد الطرفان من جديد استعدادهما للتفاعل عن كثب داخل إطار منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ويرى الطرفان أن أغراض ومبادئ منظمة شنغهاى للتعاون تتفق والاتجاهات الحديثة في تنمية المنطقة وما يسود بها من حقائق، وأن استقرارها يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. وسيكون مؤتمر قمة موسكو الذي ستعقده منظمة شنغهاى للتعاون حدثا تاريخيا على طريق إضفاء الطابع المؤسسي على المنظمة وسيهيئ الظروف اللازمة لتنظيم عملها بكامل نطاقه اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٤.

ويعلن الطرفان أن المحافظة على السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية يفي بمصالح البلدين الأمنية وكذلك الطموحات المشتركة لدى المجتمع الدولي. وإن سيناريوهات ممارسة الضغوط المتسلطة أو استعمال القوة في حل المشاكل القائمة داخل المنطقة أمر غير مقبول.

ويؤيد الطرفان إضفاء صفة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية على شبه الجزيرة الكورية والامتثال داخل المنطقة لضوابط عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويتعين أن يتزامن مع ذلك كفالة أمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية.

ويرى الطرفان أن مفتاح حل مشاكل شبه الجزيرة الكورية يكمن في الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية، وحل الأزمة بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وسيواصل الطرفان التعاون عن كثب لصالح إحلال السلام والاستقرار والتنمية داخل شبه الجزيرة الكورية.

٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣